

## مناقشة الحكومة والشركاء لحقوق المرأة الفلسطينية



لقطة من الحدث الذي تم بثه عبر منصة زووم. الصورة: هيئة الأمم المتحدة للمرأة

**22 أيلول/ سبتمبر 2020، رام الله -** عقد الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية والائتلاف النسوي الأهلي لتطبيق اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) في فلسطين، بدعم من هيئة الأمم المتحدة للمرأة، لقاء الطاولة المستديرة بعنوان "حقوق المرأة الفلسطينية بين المصادقة والتطبيق".

ركز اللقاء على نتائج تقرير العنف ضد النساء والفتيات خلال فترة جائحة كوفيد-19 في دولة فلسطين والمقدم إلى المقررة الخاصة للعنف ضد النساء في الامم المتحدة، والتقرير الموازي لتقرير دولة فلسطين بشأن متابعة الملاحظات الختامية للتقرير الأولي المقدم إلى اللجنة المعنية بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو).

تم عقد اللقاء في مسرح بلدية رام الله وعبر الإنترنت (من خلال تطبيق زووم) بمشاركة عدد من الوزراء، ومنظمات الأمم المتحدة، والمؤسسات الدولية، والمؤسسات النسوية والحقوقية، ومؤسسات المجتمع المدني والأمناء العاميين للفصائل السياسية الفلسطينية.

وفي كلمتها نيابة عن رئيس الوزراء، قالت الدكتورة أمل حماد وزيرة شؤون المرأة، أن المرأة الفلسطينية تواجه العنف الأسري، وجائحة كوفيد-19 وتداعياتها الاجتماعية والاقتصادية، وعنف الاحتلال، و"صفقة القرن" التي تحرم الفلسطينيات والفلسطينيين من الحقوق، وقالت إن القيادة الفلسطينية تولي أهمية بالغة لقضايا المرأة الفلسطينية والتي عبرت عنها من خلال الانضمام إلى العديد من المعاهدات والاتفاقيات الدولية انسجاماً مع المرجعيات الوطنية كوثيقة إعلان الاستقلال والقانون الاساسي والوثيقة الحقوقية للمرأة، وأيضاً عبرت الوزيرة عن تأييد الحكومة الفلسطينية لإقرار القوانين التي تضمن حماية النساء وفي مقدمتها قانون حماية الاسرة، وقانون العقوبات، وقانون الأحوال الشخصية إضافة الى العمل على تعديل قانون الخدمة المدنية وقانون العمل.

وفي الشأن نفسه، أكد الدكتور أحمد مجدلاني وزير التنمية الاجتماعية، على أن دولة فلسطين ملتزمة بتبني القوانين التي تكفل الحماية للنساء بالرغم من المعارضة الشديدة التي يبديها البعض داخل المجتمع الفلسطيني، مؤكداً على اهتمام الحكومة بمتابعة تنفيذ الاتفاقيات الدولية وتوفير الحماية الاجتماعية لجميع قطاعات المجتمع وعلى رأسها الأسر التي ترأسها نساء، ودعا أيضاً المؤسسات النسوية إلى توحيد جهودها مع الحكومة من أجل بناء الدولة المدنية.

ومن جانبها أكدت السيدة إنتصار الوزير، رئيسة الإتحاد العام للمرأة الفلسطينية، بأن التقرير المقدم إلى المقرر الخاص للعنف ضد النساء يوثق ازدياد نسبة العنف ضد المرأة أثناء جائحة كوفيد-19 بسبب السياسات التي ينتهجها الاحتلال وعدم مراعاة النوع الاجتماعي عند وضع خطط الاستجابة وتطبيقها، كما ناشدت السيدة الوزير رئيس الوزراء الفلسطيني باتخاذ كافة التدابير اللازمة لحماية الأسرة الفلسطينية من العنف، ومعالجة احتياجات المرأة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، وضمان العدالة والمساواة للمرأة من خلال سن تشريعات تلبي احتياجات المجتمع المعاصر.

وفي كلمتها أكدت ممثلة هيئة الأمم المتحدة للمرأة في فلسطين، السيدة مارييس غيموند، على أهمية مشروع قانون حماية الأسرة من العنف، كأحد الأدوات الفاعلة التي تساعد على تضافر الجهود من أجل حماية المرأة، والأطفال، والعائلة من العنف، وتوفير الدعم والتمكين للناجيات منه والعمل على محاسبة الجناة. ودعت السيدة غيموند الحكومة الفلسطينية إلى دعم عملية الشراكة وتحمل العبء لمعالجة الصورة النمطية القائمة على النوع الاجتماعي المنتشرة داخل الأسرة الفلسطينية.

وبدورها قدمت السيدة منى الخليلي، أمينة سر الإتحاد العام للمرأة الفلسطينية، عرضاً للتقرير الموازي لتقرير المتابعة الذي أعده الائتلاف النسوي الأهلي لتطبيق اتفاقية سيداو في فلسطين والاتحاد العام للمرأة الفلسطينية حيث أشارت إلى أن الاحتلال الإسرائيلي يبيق العائق الأكبر أمام حصول المرأة الفلسطينية على حقوقها، كما أكدت على ضرورة تبني تشريعات وطنية ضد التمييز في كافة مناحي الحياة إضافة إلى تبني قانون مدني معاصر وإقرار قانون حماية الأسرة من العنف.

أما المستشارة السيدة لونا سعادة فقدت نتائج التقرير الذي أعدته والخاص بالعنف ضد النساء والفتيات أثناء جائحة كوفيد-19 في دولة فلسطين، وأفادت بأن الحجر المنزلي أدى إلى ازدياد أعداد النساء اللواتي تعرضن للعنف من قبل أحد أفراد أسرهن، وذلك نتيجة لبقاء الشخص المعتدي داخل المنزل، كما وأشارت إلى زيادة نسبة تعرض النساء والفتيات ذوات الإعاقة للعنف بشكل مضاعف، كما وأفادت إلى أن إغلاق المحاكم النظامية والشرعية أدى إلى صعوبة حصول النساء ضحايا العنف على حقوقهن القانونية.

وفي الحدث نفسه، قام الإتحاد العام للمرأة الفلسطينية والائتلاف النسوي الأهلي لتطبيق اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، بإطلاق الموقع الإلكتروني الخاص بالائتلاف سيداو ([www.cedaw.ps](http://www.cedaw.ps)) والذي يشكل مصدرًا للمعلومات المتعلقة بالاتفاقية، بما في ذلك التقارير الوطنية، وتقارير المجتمع المدني ومواد المناصرة ومعلومات عن أعضاء الائتلاف في الضفة الغربية وقطاع غزة.